المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢ ديسمـــبر ١٩٩١

□ مناقشات فى مجلس الشعب حول قروض الاسكان واموال المودعين بشركات الاموال :

صدقى : إصلاح الخلل فى الأجور وتحسين أحوال العاملين تدريجيا

أجر ٤ أشهر لمن تنتهى خدمته قبل استنفاد رصيد اجازاته الاعتيادية

كتب ـ عبدالجواد على ومحمود المناوى :

اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان الحكومة تدرس حاليا إصلاح الخلل فى الاجور بين العاملين بالدولة . كما انها ستعمل على تحسين أحوال العاملين بشكل تدريجى خلال السنوات القادمة ووافقت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برياسة الدكتور احمد فتحى سرور . وحضور رئيس الوزراء . ووزير المالية والدولة للتنمية الادارية على مشروع قانون بتعديل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

يقضى المشروع بأنه اذا انتهت مدة خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الاجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد اجره الاساسى مضافا اليه العلاوات الاجتماعية التى كان يتقاضاها عند انتهاء خدمته . بما لايجاوز أجر ٤ اشهر . ولاتخضع هذه المبالغ لأية ضرائب اورسوم

وكان المجلس قد استمع فى بداية اجتماعه امس الى الأعضاء فتحى بيومى . ومرقس الكيلانى . ومحمد رجب وخالد محيى الدين . واحمد طه . وتوفيق رغلول حول عدد من القضايا ذات الصفة الجماهيرية لاحاطة الحكومة بها علما . شملت معاملات بنك التنمية والائتمان الزراعى مع الفلاحين . وزيادة اسعار الفائدة على قروض الاسكان التعاونى الميسرة . وعدم صرف تعويضات نزع الملكية لبعض الفلاحين . وموقف اموال المودعين بشركات توظيف الأموال . وحل مشاكل الطلبة المحولين من جامعات اجنبية

وقد وافق المجلس على اتفاق الضمان الخاص بالقرض الممول من البنك الافتصادى الأوربى الى بنك القاهرة لتمويل مشروع شركة اطارات السيارات بالأسكندرية .

ودارت مناقشة تحدث فيها الدكتور زكريا عزمى فأكد ان هذا القرض يعد اضافة للصناعة المصرية . وتساءل عن اسباب تاخير تقديم الاتفاقية الخاصة به الى مجلس الشعب

واجاب الدكتور موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى كانت هناك دراسات لمنح القرض وعند ما اكتملت قدمناها الى المجلس

وقال عبدالفتاح دياب هذا القرض ضرورى لتوفير احتياجات السوق المحلية من اطارات السيارات وارجو ان يكون للقطاع الخاص نصيب فيه

وأشار توفيق عبده اسماعيل الى انه لابد من وجود مساواة فى توزيع هذا القرض بين القطاعين العام والخاص .

وقال محمد ابو سريرة لقد عانينا كثيرا من القروض ولابد من رقابة على هذه القروض حتى لاتشكل عبئا على الاقتصاد

وأوضح حمدى الطحان اننى ارفض هذه الاتفاقية لأنها جاءت متاخرة عن موعد تنفيذها بنحو سنتين

وقال فاروق متولى لاشك ان هذه الاتفاقية تعد اضافة للاقتصاد المصرى . وان تحفظى الوحيد عليها هو تاخرها عن الوصول الى المجلس نحو سنتين .

وبعد اقفال باب المناقشة وافق المجلس على الاتفاقية

كما وافق المجلس على اتفاقية المنحة المقدمة من اليابان لاعادة تاهيل ميناء عتاقه للصيد وأكد المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير أن هذه الاتفاقية تمثل الخطوة الأولى فى خطة كبرى لتطوير موانى الصيد فى مصر .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية